# موقف المعتزلة من النبوة

**أ. م. د. محمد صفاء جاسم**
**كلية التربية للبنات**
**جامعة بغداد**

**نـــهـــاد حمـــد اســـــــود**
**كلية التربية للبنات**
**جامعة بغداد**

**(خلاصة البحث)**

يعالج هذا البحث قضية ايمانية في العقيدة الإسلامية، وهي مفهوم النبوة، وموضـــوع النبوات من أعظم أبواب العقيدة؛ إذ الإيمان برســـل الله -تبارك وتعالى-أحدُ أركان الإيمان الســـتة، فلا يصـــحّ إيمان العبد حتى يؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشرّه.

يحل البحث إشـــكالية مفهوم النبوة بين المعتزلة والجمهور، حيث يعالج مفهوم النبوة عند المعتزلة، الذي ينتهي بهم إلى أنهم يوجبون إرسال الرسل على الله تعالى ؛ لأنها من مقتضـــيات عدله ﷻ، بناء على قولهم بالوجوب على الله تعالى لكي لا يكون مُخلاً بما هو واجب عليه، ومن العدل أن لا يخل بما هو واجب عليه، والمعتزلة يرون أن النبوة جزاء على عمل ســـابق، فالنبي عندهم فعل من الأعمال الصـــالحة ما اسـتحق به أن يجزيه الله بالنبوة، في حين يُخالفهم جمهور الأمة في ذلك، فلا يصح عندهم قول المعتزلة بالوجوب على الله تعالى ؛ لأن من شـــرط الواجب أن يكون أعلى رتبة من الموجب عليه، والحق ســـبحانه خالق الخلق ومالكهم، والمكلف لهم، فلا يصـح أن يوصـف بوجوب شـيء عليه، تعالى عن ذلك، والنبوة إنّما هي محض فضـــل إلهيّ، ومجرّد اصـــطفاء ربانيّ، وأمر اختياريّ لا تنال بعلم ولا رياضـــة، ولا تدرك بكثرة طاعة أو عبادة، ولا تأتي بتجويع النفس أو إظمائها كما يظنّ من في عقله بلادة، وإنما هي اصـــطفاء واختيار كما قال الله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ (البقرة: من الآية ١٠٥)، كما ويعالج هذا البحث قضية بعثة الرسل بين الجمهور والمعتزلة وقضية عصمة الأنبياء وموقفهم من نبوة الخضر عليه السلام.

**المقدمة**

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيّئات أعمالنا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فإن الله تعالى لم يخلق عباده عبثاً، ولم يتركهم سُدى، بل أرسل إليهم أنبياءه ورسله واسطةً بينه وبينهم يُبلّغونهم أوامره ونواهيه، ويُبيّنون لهم طريق الهدى من الضلال، فتبارك القائل: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾[1].

فالنبوة واسطة بين الخالق والمخلوق في تبليغ شرعه وسفارة بين الملك وعبيده، ودعوة من الرحمن الرحيم -تبارك وتعالى -لخلقه ليُخرجهم من الظلمات إلى النور، وينقلهم من ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، فهي نعمة مهداة من الله -تبارك وتعالى -إلى عبيده، وفضل إلهيّ يتفضّل بها عليهم، هذا في حقّ المرسَل إليهم، أما في حقّ المرسَل نفسه، فهي امتنان من الله يمنّ بها عليه، واصطفاء من الربّ له من بين سائر النّاس، وهبة ربانيّة يختصّه الله بها من بين الخلق كُلّهم.

ومن أركان العقيدة الإسلامية الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وكذلك الإيمان بجميع ما أنزل عليهم، ففي صفة عقيدة المؤمنين قال الله تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[2]، لقد أمر الله ﷻ نبينا محمداً ﷺ وأمرنا معه بالإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين فقال عز من قائل

﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ (٣). ذلك لأن من مقتضيات الإيمان بالله تعالى الإيمان برسله الدالين عليه سبحانه والمبلغين لشريعته ودينه، والقول نفسه هو القول في حق كل رسول على حده لذلك يعلن المسلم دوماً أنه لا يفرق بين أحد من رسل الله في الإيمان، فهو يؤمن بهم جميعاً.

أن النبوة فضل إلهي ومنحة ربانية، يهبها الله لمن يشاء من عباده، ويختار لها من يريد من خلقه، وهي لا تدرك بالجد والتعب، ولا تنال بكثرة الطاعة والعبادة، وإنما هي اصطفاء واختيار، وهذا الاصطفاء يوجب بذاته ضرباً من الاتصال على نحو خاص فيما بين الله تعالى والنبي المختار، إذ بهذا الاتصال يعلم النبي بنبوته، ويتلقى من الله تعالى رسالته التي يُكلف بحملها، والدعوة إليها، ويمثل الوحي هنا حلقة الاتصال بين الله تعالى والنبي، فهو بمثابة الرابط الذي يربط بين السماء والأرض، والذي يمثل الدعامة الأساسية لكل دين سماوي.

وقد أدرج المعتزلة الكلام في النبوات في باب العدل، وقد وضح القاضي عبد الجبار هذا فقال: " ووجه اتصاله بباب العدل، هو أنه كلام في أن الله تعالى إذا علم أن صلاحنا يتعلق بهذه الشرعيات، فلابد أن يعّرفنا بها لكي لا يكون مُخلاً بما هو واجب عليه، ومن العدل أن لا يخل بما هو واجب عليه" (٤).

وقد ذكر ابن تيمية أنه من الإيمان به الأيمان بأنه محمد ﷺ الواسطة بين الله ﷻ وبين خلقه في تبليغ أمره ونهيه وو عده ووعيده وحلاله وحرامه، فهي الوسيلة التي عرفت البشرية من خلالها ما يتعلق بعالم الغيب، وما يجب على الخلق نحو خالقهم، وهدايتهم إلى المنهج السليم الذي تقوم به حياتهم، وإذا كانت نبوة الرسول ﷺ قد سبقتها نبوات غابرة وثنية، وسماوية تختلف في أنواعها ومصادرها ونضرة الناس إليها، فإن هذه النبوة الإسلامية جاءت مصححة

متممة لكل ما تقدمها [٥]. ومن هنا تُعد قضـــية النبوة من أهم قضـــايا الإســـلام وأكثرها حساسية.

## موقف المعتزلة من النبوة

### المطلب الأول: بعثة الرسل

المعتزلة يوجبون إرســـال الرســـل على الله تعالى؛ لأنها من مقتضـــيات عدله ﷻ، فيقول القاضـــي عبد الجبار: " قال مشـــايخنا: أن البعثة متى حســـنت وجبت، على معنى أنها متى لم تجب قبحت لا محالة " [٦].

ويقول في موضـع آخر: " أعلم أنه إذا صـح أن الذي يبعث له الرسـول، فلا شبهة في أن ذلك واجب، كما أنه إذا كلّف المكلف فلابد من أنه يجب التمكين وإزاحة العلل " [٧].

وذكروا أيضـــا في معرض ذكر الواجبات على الله تعالى، أنهم يعتقدون في كثير من الأشياء الوجوب، وينفيه المُخالف وذلك كقولنا في الأقدار، والإثابة والتعويض، وبعثة الرسل [٨].

ويذكر الإمام الغزالي في كتابه الاقتصـــاد في الاعتقاد عن المعتزلة أنهم يقولون: أن بعثة الرسل واجبة [٩].

وهناك قول للشهرستاني، يذكر فيه رأي المعتزلة في بعثة الرسل بقوله: "وصـــارت المعتزلة إلى القول بوجوب وجود النبوات عقلاً من جهة اللطف " [١٠].

وقال القاضي عبد الجبار: " يجب على كل حال بعثة الرسل؛ لأنه لا فرق بين أن يحتـاج إليهـا في الشـــروط التي لا تتم العبـادات إلا بهـا، أو في نفس العبادات" [١١].

ويشـــرح الدكتور علي مصـــطفى الغرابي[١٢] موقف المعتزلة من بعثة الرسـل فيقول: " ولما كان الله سـبحانه رحيماً بعباده رؤوفاً بهم ومحباً لخيرهم، أرسل لهم رسلاً ليبينوا لهم طريق الخير من الشر، ولما كان إرسال الرسل لهذا حَسناً، والله لا يفعل إلا الحسن أوجبوا بعثة الرسل" [١٣].

ثم يحاول الدكتور الغرابي أن يعلل سبب أطلاق المعتزلة لفظ الوجوب على الله سبحانه، مُعتذراً عنهم بقوله: " وليس معنى هذا أن موجباً أوجب هذا على الله تعالى

وإنما هو الذي أوجبه على نفسه تحقيقاً لوصف الخير الذي لا يتخلف عنه" (١٤).

وهنا قد لفت انتباهي كلام الدكتور الغرابي عن الإيجاب، فالإيجاب إنما هو فعل فاعل، فإن كان الله تعالى لم يزل موجباً ذلك على نفسه فلم يزل فاعلاً والأفعال قديمة، وهذا مخالف للمعتزلة في التوحيد.

وفي أثناء قراءتي للكتب التي تُعنى بالوجوب والحكمة عرفت أن مفهوم الوجوب عند المعتزلة هو أنهم يرون أن أطلاق لفظ الوجوب على الله تعالى من حيث الحكمة، وأن الحكمة هي التي أوجبت على الله تعالى كل ما هو واجب عليه عندهم.

والمعتزلة يرون أنّ النبوة جزاء على عمل سابق، فالنبي عندهم فعل من الأعمال الصالحة ما استحق به أن يجزيه الله بالنبوة، ولهذا يذكر القاضي عبد الجبار قول مشايخهم في النبوة بأنها جزاء على عمل سابق (١٥).

استخلص مما سبق أن المعتزلة ترى وجوب بعثة الرسل على الله تعالى؛ لأنها من مقتضيات عدله، فلو لم يبعث رسولاً لأخل بما هو واجب عليه، والله سبحانه يتنزه عن ذلك.

**المطلب الثاني: حقيقة الرسول والنبي**

أما عن حقيقة كل من الرسول والنبي فقد اختلف العلماء في كون اللفظين بمعنى واحد أم بمعنيين إلى فريقين، بين قائل بوحدة المعنى وقائل بافتراقه.

فقد ذهب المعتزلة إلى القول أن المصطلحين مترادفان، وأنهما يدلان على حقيقة واحدة، فالنبي هو الرسول والرسول هو النبي ولا فرق، واشتهر هذا القول عنهم (١٦).

وقد رجعت إلى القاضي عبد الجبار فوجدته ينص صراحة على هذا فيذكر، أنه لا فرق في الاصطلاح بين النبي والرسول، فالرسول من ناحية

اللغة، من الألفاظ المتعدية أي لابد من أن يكون هناك مُرسِل ومُرسَل إليه، وإذا أطلق فلا ينصرف إلا إلى المبعوث من جهة الله تعالى دون غيره، وأما النبي فقد يكون مهموزاً ومشـــدداً وإذا كان مهموزاً فهو من الأنباء، وهو الأخبار، وإذا وصـف به الرسـول فالمراد به أنه المبعوث من جهة الله تعالى، وإذا كان مشـدداً فأنه يكون من النباوة وهو الرفعة والجلالة، وإذا وصـــف به المبعوث فالمراد به أنه المعظم الذي رفعه الله وعظمه، وقد قال بعضـــهم للرســـول ﷺ: ( يا نبئ الله مهموزاً فقال له الرسول: لست نبئ الله وإنما نبي الله ) (١٧).

وقال القاضـــي عبد الجبار: " وأن الذي يدل على اتفاق الكلمتين في المعنى هو أنهما يثبتان معاً ويزولان معاً في الاســـتعمال، حتى لو أثبت أحدهما ونُفي الآخر لتناقض الكلام، وهذا أمارة اللفظين المتفقين في الفائدة " (١٨).

وما ذكره القاضـــي عبد الجبار لم يتفق عليه أئمة الاعتزال جميعاً، فقد وجدت الزمخشـــري وهو من كبار المعتزلة في –الكشـــاف- يقول بالفرق بين المصـطلحين فقد قال عند تفسـيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾ (١٩): (و هذا دليل على تغاير النبي والرســـول) ثم ذكر وجه المغايرة (٢٠).

ولكن الغريب في الأمر أن خصـوم المعتزلة أطلقوا القول فيهم فنسـبوهم جميعاً إلى نفي الفرق من غير تحقيق، فكيف يغيب على مثل القاضـــي عياض والرازي وغيرهما قول الزمخشري، ثم الغريب من وجه آخر أن الزمخشري لم يتعرض بشـــيء لقول أصـــحابه، فلا أدري أكان على علم بقول القاضـــي عبد الجبار؟ أم أن قول المعتزلة لم يشتهر إلا في مراحل متأخرة!

**المطلب الثالث: عصمة الأنبياء**

يؤكد جميع المسـلمين على ضـرورة عصـمة الأنبياء، وهي من المسـائل المتفق عليها لدى علماء المسـلمين، إذ يعتقد جميعهم بأن أنبياء الله معصـومون، وإنما اختلفت وجهات نظرهم بشأن جملة من التفاصيل.

ذهب أكثر علماء الإسلام ومنهم المعتزلة إلى أن الأنبياء ليسوا معصومين من الصغائر [٢١].

يرى بعض المعتزلة أن العصمة راجعة إلى اللطف فيكون المعنى، عصمهُ حين يمنع معه وقوع فعل المعصية على وجه الحكم، وهذا النوع من الحكم خاص بالأنبياء (عليهم السلام)، يقول القاضي عبد الجبار: " والأسامي تختلف عليه فربما يسمى توفيقاً وربما يسمى عصمة إلى غير ذلك " [٢٢].

لذلك فهو يعّرف العصمة بأنها: " عبارة عن لطف يقع معه الملطوف، فهي لا محالة حتى يكون المرء معه كالمدفوع إلى أن لا يرتكب الكبائر ولهذا لا يطلق إلا على الأنبياء أو ما يجري مجراهم " [٢٣].

أي أن العصمة لطف يمتنع المكلف عند فعله من القبيح اختياراً، وقد يكون ذلك اللطف خارجاً عن الأمور الأربعة المعدودة، مثل أن يعلم الله تعالى أنه أن أنشأ سحاباً، أو أهب ريحاً، أو حرّك جسماً، فأن الإنسان يمتنع عن قبيح مخصوص اختياراً، فأنه تعالى يجب عليه فعل ذلك، ويكون هذا اللطف عصمة للإنسان، وأن كان الإطلاق المشتهر في العصمة إنما هو لمجموع ألطاف يمتنع المكلف بها عن القبيح مدة زمان تكليفه[٢٤]، ولذلك قالوا أيضا بأنه لا يجوز صدور الذنوب منهم عمداً، كما لا يجوز أيضا سهواً أو عن طريق الخطأ والنسيان[٢٥] ولكنه يجوز عليهم الصغائر على جهة العمد إلا ما ينفر كالكذب والتطفيف [٢٦]، وقد منع المعتزلة من وقوع الكبائر أصلاً، ومنعوا من وقوع الصغائر المتعمدة منهم، وجوّزوا من وقوع الصغائر التي ليست بمتعمدة منهم، ثم اختلفوا فمنهم من جوّز على النبي الأقدام على المعصية الصغيرة غير المتعمدة، ومنهم من منع من تعمد إتيان الصغيرة، وقالوا أنهم لا يقدمون على الذنوب التي يعلمونها ذنوباً بل على سبيل التأويل ودخول الشبهة، فقالوا في آدم عليه السلام أنه قيل لا تأكل من هذه الشجرة فظن الشجرة بعينها وأكل من شجرة أخرى من جنسها، وأراد الله جنسها فأخطأ في التأويل، وهذا تأويل الجبائي، أما ابنه أبو هاشم فقال: " أن ذلك كان ذنباً منه" [٢٧]

**المطلب الرابع: موقف المعتزلة من نبوة الخضر عليه السلام**

أما موقف المعتزلة من نبوة الخضر عليه السلام يقول عنها القاضي عبد الجبار:

"وربما قيل في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾[٢٨] كيف قطع في ذلك وهو أمر مستقبل لا يعرفه إلا علاّم الغيوب ؟ وجوابنا أن ذلك كان من قول صاحب موسى عليه السلام وكان نبياً، فيجوز أنه تعالى عرّفه ذلك، ويحتمل أنه لما كان عارفاً بأن الذي يفعله من خرق السفينة وقتل الغلام بالغ في التعجب منه مبلغاً عظيماً، وأن ذلك مما يتعذر الصبر عن معرفة علته فقال: ﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ لما قوي ذلك في ظنه، ويحتمل أن يكون المراد بقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ أن ذلك يثقل عليه " [٢٩]

فقد ذكر القاضي عبد الجبار احتمالات ولم يصّرح بأسم هذا العبد الذي كان مع موسى عليه السلام.

بينما صرّح الزمخشري باسمه ونبوته فقال: "ومجمع البحرين: المكان الذي وعد فيه موسى عليه السلام لقاء الخضر عليه السلام " [٣٠].

وقال الجبائي أيضا في معرض حديثه عن هذا العبد هل هو الخضر أم لا بقوله: " قد ظهرت الرواية أن الخضر إنما بعث بعد موسى عليه السلام من بني إسرائيل فإن صح ذلك لم يجز أن يكون هذا العبد هو الخضر، وبتقدير أن يكون هذا العبد هو الخضر، فيقتضي أن يكون الخضر أعلى شأناً من موسى صاحب التوراة، وأن الألفاظ المذكورة في هذه الآيات تدل على أنه كان يترفع على موسى عليه السلام وكان موسى عليه السلام يظهر التواضع" [٣١].

أما كون الخضر أعلى شأناً من موسى عليه السلام غير جائز ؛ لأن الخضر أما أن يقال أنه كان من بني إسرائيل أو لم يكن من بني إسرائيل، فإن كان من بني إسرائيل فقد كان من أمة موسى عليه السلام لقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام أنه قال لفرعون: ﴿ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [٣٢]، والأمة لا تكون أعلى حالاً من

النبي، وأن لم يكن من بني إسرائيل لم يجز أن يكون أفضل من موسى عليه السلام لقوله تعالى لبني إسرائيل، ﴿ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾[٣٣].

وهذه الكلمات تقوي قول من يقول إن موسى هذا غير موسى صاحب التوراة [٣٤] وهذا القول حكاية عن المعتزلة كما نقله الرازي.

**اعتراضات القرطبي في مسألة بعثة الرسل**

وقد رد القرطبي على المعتزلة الذين يوجبون إرسال الرسل على الله تعالى، ويقولون بأن هذا واجب عليه، فقال القرطبي: "ولا يصح قول المعتزلة بالوجوب على الله تعالى؛ لأن من شرط الواجب أن يكون أعلى رتبة من الموجب عليه، والحق سبحانه خالق الخلق ومالكهم، والمكلف لهم، فلا يصح أن يوصف بوجوب شيء عليه، تعالى عن ذلك" [٣٥].

وذكر القرطبي أيضا: في قوله تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [٣٦] فيقولوا ما أرسلت إلينا رسولا، وما أنزلت علينا كتابا؛ وفي التنزيل: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [٣٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ ﴾ [٣٨] وفي هذا كله دليل واضح أنه لا يجب شيء من ناحية العقل [٣٩].

وفي معرض ردّه على المعتزلة القائلين بوجوب بعثة الرسل على الله تعالى، فقال القرطبي: " هو فضل من الله عز وجل ورحمة رحم بها عباده، من غير وجوب عليه إذاً فبعثة الرسل تفضل من الله تعالى، وليس بواجب عليه، كما تدعيه المعتزلة، والله أعلم " [٤٠].

وقد رد القرطبي على قولهم بأن الأنبياء تأتي بما يوافق العقل، فكثيراً من الشرائع لا يتوصل العقل إليها إلا عن طريق الشرائع التي تأتي بها الأنبياء،

فيذكر القرطبي في هذا المجال ما يفيد بأن الله تعالى قد أجرى سنته، وأنفذ حكمته، بأن أحكامه لا تعلم إلا بواسطة رسله السفراء بينه وبين خلقه، وهم المبلغون عنه رسالته وكلامه، المبينون شرائعه وأحكامه، أختارهم لذلك، وخصهم بما هنالك كما قال الله تعالى:

﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ ﴾

(٤١)وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾ (٤٢)، وقال تعالى:

﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ (٤٣)إلى غير ذلك من الآيات، على الجملة فقد حصل العلم القطعي، واليقين الضروري، واجتماع السلف والخلف على أن لا طريق لمعرفة أحكام الله تعالى التي هي راجعة إلى أمره ونهيه، ولا يعرف شيء منها إلا من جهة الرسل، فمن قال: إن هناك طريقا آخر يعرف بها أمره ونهيه غير الرسل بحيث يستغنى عن الرسل فهو كافر، يقتل ولا يستتاب، ولا يحتاج معه إلى سؤال ولا جواب (٤٤).

أما في قولهم بأن النبوة جزاء على عمل سابق فقد رد القرطبي عليهم مؤكداً بأن النبوة إنما هي اصطفاء واختيار فقال في قوله تعالى:

﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ ﴾بأن الله اصطفى محمدا ﷺ لتبليغ الرسالة ؛ أي ليس بعثه محمدا ﷺ أمرا بدعياً، وقيل: إن الوليد بن المغيرة (٤٥) قال: أوَ أُنزل عليه الذكر من بيننا ؛ فنزلت الآية، وأخبر أن الاختيار إليه سبحانه وتعالى، فهو أعلم بمن يختاره من خلقه لحمل رسالته (٤٦).

وترد الباحثة بأن الإرهاصات التي حصلت له ﷺ عندما كان مسترضعًا في آل حليمة، والخير الذي أصابها عندما تربى عندها، ومن الإرهاصات ما حصل له ﷺ وهو صغير من حادثة شق الصدر، واعتراف بحيرا الراهب بنبوته، ووصيته عمه أبي طالب به، وأن يحذر عليه من اليهود، والغمامة التي كانت تظله ولم يكن الراهب يرى هذا المشهد من قبل، وخاتم النبوة الموجود

على ظهره وغير ذلك من العلامات التي تدل على أنه النبي المبشر به في التوراة والإنجيل، فكل هذه الإرهاصات التي حصلت للرسول ﷺ أين كسبه منها وأين عمله وهو لا يزال صغيراً؟.

وقد وضّح القرطبي أيضاً بأن الله تعالى قد ميّزه بصفات يختص بها عن غيره في دينه وعقله وخلقه وأختاره لحمل رسالته، واستدل بقوله ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾ (٤٧).

**اعتراض القرطبي في مسألة حقيقة النبي والرسول**

وفي معرض رده على المعتزلة في هذه المسألة فقد قال القرطبي في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ ﴾ ، قال العلماء (٤٨): إن هذه الآية مشكلة وذلك أن قوما يرون أن الأنبياء صلوات الله عليهم فيهم مرسلون وفيهم غير مرسلين، وغيرهم يذهب إلى أنه لا يجوز أن يقال نبي حتى يكون مرسلا، والدليل على صحة هذا قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ ﴾ ، فأوجب للنبي ﷺ الرسالة، وأن معنى {نَبِيٍّ} أنبأ عن الله ﷻ، ومعنى أنبأ عن الله ﷻ الإرسال بعينه، وقال الفراء: " الرسول الذي أرسل إلى الخلق بإرسال جبريل عليه السلام إليه عيانا، والنبي الذي تكون نبوته إلهاما أو مناما ؛ فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا " (٤٩)، وقال القرطبي: " وهذا هو الصحيح، والذي عليه الجم الغفير أن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا " (٥٠).

وذكر القرطبي أيضـــا أن والرســـول والنبي ﷺ اســـمان لمعنيين ؛ فإن الرســـول أخص من النبي، وقدم الرســـول اهتماما بمعنى الرســـالة، وإلا فمعنى النبوة هو المتقدم؛ ولذلك رد رسـول الله ﷺعلى البراء [٥١] حين قال: وبرسـولك الذي أرسـلت، فقال له: " قل آمنت بنبيك الذي أرسـلت" [٥٢]، وأيضـا فإن في قوله: (وبرســـولك الذي أرســـلت) تكرير الرســـالة ؛ وهو معنى واحد فيكون كالحشـو الذي لا فائدة فيه، بخلاف قوله: ( ونبيك الذي أرسلت) فإنهما لا تكرار فيهما، وعلى هذا فكل رسـول نبي، وليس كل نبي رسـولا ؛ لأن الرسـول والنبي قد اشـــتركا في أمر عام وهو النبأ، وافترقا في أمر خاص وهي الرســـالة، فإذا قلت: محمد رسـول من عند الله تضـمن ذلك أنه نبي ورسـول الله، وكذلك غيره من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم [٥٣].

**اعتراض القرطبي في مسألة عصمة الأنبياء**

وقد نقل القرطبي اختلاف العلماء في هذا الباب و هل وقع من الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - صغائر من الذنوب يؤاخذون بها ويعاتبون عليها أم لا - بعد اتفاقهم على أنهم معصـــومون من الكبائر ومن كل رذيلة فيها شـــين ونقص إجماعا عند القاضـــي أبي بكر، وعند الأسـتاذ أبي إسـحاق [٥٤] أن ذلك مقتضى دليل المعجزة، وعند المعتزلة أن ذلك مقتضى دليل العقل على أصولهم- فقيل: تقع الصـغائر منهم، خلافا للأمامية حيث قالوا: إنهم معصـومون من جميع ذلك، واحتجوا بما وقع من ذلك في التنزيل وثبت من تنصـــلهم من ذلك في الحديث، وهذا ظاهر لا خفاء فيه، وقال جمهور من الفقهاء من أصـــحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي: إنهم معصومون من الصغائر كلها كعصمتهم من الكبائر أجمعها ؛ لأنا أمرنا بإتباعهم في أفعالهم وآثارهم وســـيرهم أمرا مطلقا من غير التزام قرينة، فلو جوّزنا عليهم الصـــغائر لم يمكن الاقتداء بهم، إذ ليس كل فعل من أفعالهم يتميز مقصده من القربة والإباحة أو الحظر أو المعصية، ولا يصح أن يؤمر المرء بامتثال أمر لعله معصية، لا سيما على من يرى تقديم الفعل على القول إذا تعارضا من الأصوليين، وذكر القرطبي قول أكثر المعتزلة واختلافهم في الصـغائر، والذي عليه الأكثر أن ذلك غير جائز عليهم، وصـار بعضـهم إلى

تجويزها، ولا أصـــل لهذه المقالة، وقال بعض المتأخرين [٥٥] ممن ذهب إلى القول الأول: الذي ينبغي أن يقال إن الله تعالى قد أخبر بوقوع ذنوب من بعضهم ونسبها إليهم وعاتبهم عليها، وأخبروا بها عن نفوسهم وتنصلوا منها وأشفقوا منها وتابوا، وكل ذلك ورد في مواضـــع كثيرة لا يقبل التأويل جملتها وإن قبل ذلك آحادها، وكل ذلك مما لا يزري بمناصـــبهم، وإنما تلك الأمور التي وقعت منهم على جهة الندور وعلى جهة الخطأ والنســيان، أو تأويل دعا إلى ذلك فهي بالنسبة إلى غيرهم حسنات وفي حقهم سيئات، بالنسبة إلى مناصبهم وعلو أقدارهم، إذ قد يؤاخذ الوزير بما يثاب عليه السائس، فأشفقوا من ذلك في موقف القيامة مع علمهم بالأمن والأمان والســلامة، وذكر القرطبي بأن هذا هو الحق، ولقد فهم (صلوات الله وسلامه عليهم ) وإن كان قد شهدت النصوص بوقوع ذنوب منهم فلم يخل ذلك بمناصـــبهم ولا قدح في رتبهم، بل قد تلافاهم اجتباهم وهداهم ومدحهم وزكاهم واختارهم واصطفاهم، صلوات الله عليهم وسلامه[٥٦].

وقد رد القرطبي على اختلاف المعتزلة في شـــأن آدم عليه السلام فقالوا: أنه أخطأ في التأويل وقال البعض منهم: أن ذلك كان ذنباً منه، فذكر القرطبي اختلاف العلماء في هذه المســـألة مع الوعيد المقترن بالقرب وهو قوله تعالى

﴿ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [٥٧]

فقال قوم أكلا من غير التي أشـــير إليها فلم يتأولا النهي واقعا على جميع جنسها، كأن إبليس غره بالأخذ بالظاهر، وقال القرطبي: قال ابن العربي [٥٨]: " وهي أول معصية عصي الله بها على هذا القول" [٥٩]، وقال أيضا: " وفيه دليل على أن من حلف ألا يأكل من هذا الخبز فأكل من جنسه حنث، وتحقيق المذاهب فيه أن أكثر العلماء قالوا: لا حنث فيه" [٦٠]، قال القرطبي: وقال مالك وأصحابه: إن اقتضى بساط اليمين تعيين المشار إليه لم يحنث بأكل جنسه، وإن اقتضـــى بســاط اليمين أو ســببها أو نيتها الجنس حمل عليه وحنث بأكل غيره، وعليه حملت قصـــة آدم عليه السلام فإنه نهي عن شـــجرة عينت له وأريد بها جنســـها، فحمل القول على اللفظ دون المعنى [٦١].

وقد اختلف علماؤنا في فرع من هذا، وهو أنه إذا حلف ألا يأكل هذه الحنطة فأكل خبزا منها على قولين، قال في الكتاب: يحنث ؛ لأنها هكذا تؤكل، وقال آخرون(٦٢): لا شيء عليه ؛ لأنه لم يأكل حنطة وإنما أكل خبزا فراعى الاسم والصفة، ولو قال في يمينه: لا آكل من هذه الحنطة لحنث بأكل الخبز المعمول منها وفيما اشترى بثمنها من طعام وفيما أنبتت خلاف، قال ابن العربي: " وهذا وإن كان مسألة من أصول الفقه فقد سقط ذلك ههنا، لقوله: ﴿ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾فقرن النهي بالوعيد " (٦٣) وكذلك قوله سبحانه ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾(٦٤)، فقيل: إنما أكل آدم بعد أن سقته حواء الخمر فسكر وكان في غير عقله، وهذا فاسد نقلا وعقلا، أما النقل فلم يصح بحال، وقد وصف الله ﷻ خمر الجنة فقال: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ (٦٥) وأما العقل فلأن الأنبياء بعد النبوة معصومون عما يؤدي إلى الإخلال بالفرائض واقتحام الجرائم (٦٦).

وقال القرطبي: " أنه قد استنبط بعض العلماء نبوة آدم عليه السلام قبل إسكانه الجنة من قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾ (٦٧) فأمره الله تعالى أن ينبئ الملائكة بما ليس عندهم من علم الله ﷻ، وقيل: أكلها ناسيا ومن الممكن أنهما نسيا الوعيد، فقال القرطبي: وهو الصحيح لإخبار الله تعالى في كتابه بذلك حتماً وجزماًفقال: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ (٦٨)، ولكن لما كان الأنبياء عليهم السلام يلزمهم من التحفظ والتيقظ لكثرة معارفهم وعلو منازلهم ما لا يلزم غيرهم كان تشاغله عن تذكر النهي تضييعا صار به عاصيا، أي مخالفا"(٦٩).

وذكر المعتزلة أيضا بأن ذنوب الأنبياء لا تكون إلا على سبيل السهو والنسيان وأنهم مؤاخذون بذلك، وينبغي إلا يجري عليهم سهو وغلط، وقد ذكر القرطبي بأن الله سبحانه بيّن أنهم بشر، والآتي بالعذاب هو الله تعالى على ما يريد، ويجوز على البشر السهو والنسيان والغلط إلى أن يحكم الله آياته وينسخ حيل الشيطان(٧٠)، ففيه ما يدل على أن النسيان لا يقتضي المؤاخذة، وأنه لا يدخل تحت التكليف، ولا يتعلق به حكم طلاق ولا غيره (٧١).

**اعتراض القرطبي على المعتزلة في مسألة نبوة الخضر عليه السلام**

أما فيما يتعلق بموقف القرطبي من المعتزلة في إنكارهم للخضر ونبوته، فقد رد القرطبي عليهم مؤكداً بأن العبد الصالح المذكور في القرآن هو الخضر عليه السلام في قول الجمهور، وبمقتضى الأحاديث الثابتة وخالف من لا يعتد بقوله، فقالوا: ليس صاحب موسى بالخضر بل هو عالم آخر، وقال قوم هو عبد صالح، والصحيح أنه كان الخضر عليه السلام ؛ بذلك ورد الخبر عن النبي ﷺ وقال مجاهد: سمي الخضر لأنه كان إذا صلى اخضر ما حوله، وروى الترمذي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: " إنما سمي الخضر لأنه جلس على فروة بيضاء فإذا هي تهتز تحته خضراء " (٧٢) الفروة هنا وجه الأرض (٧٣) ؛ قاله الخطابي (٧٤) والخضر نبي عند الجمهور، وقيل: هو عبد صالح غير نبي، والآية تشهد بنبوته ؛ لأن بواطن أفعاله لا تكون إلا بوحي، وأيضا فان الإنسان لا يتعلم ولا يتبع إلا من فوقه، وليس يجوز أن يكون فوق النبي من ليس نبي وقيل: كان ملكا أمر الله موسى عليه السلام أن يأخذ عنه مما حمله من علم الباطن، والأول الصحيح ؛ والله أعلم (٧٥).

وقال القرطبي في قوله تعالى: ﴿ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾ (٧٦): " والرحمة في هذه الآية النبوة، ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ أي علم الغيب، قال: كان علم الخضر عليه السلام علم معرفة بواطن قد أوحيت إليه، لا تعطي ظواهر الأحكام أفعاله بحسبها ؛ وكان علم موسى عليه السلام علم الأحكام والفتيا بظاهر أقوال الناس وأفعالهم، أما عن سؤال موسى عليه السلام على أن يتعلم من الخضر فذلك لا يدل على أن الخضر عليه السلام كان يترفع على موسى عليه السلام وقد أوضح القرطبي ذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ (٧٧)، فيقول: هذا سؤال الملاطف، والمخاطب المستنزل المبالغ في حسن الأدب، وفي هذه الآية دليل أن المتعلم تبع للعالم وإن تفاوتت المراتب، ولا يظن أن في تعلم موسى عليه السلام من الخضر عليه السلام يدل على أن الخضر عليه السلام كان أفضل منه، فقد يشذ عن الفاضل ما يعلمه المفضول، والفضل لمن فضله الله تعالى ؛ فالخضر إن كان وليا فموسى

أفضل منه ؛ لأنه نبي والنبي أفضل من الولي، وإن كان نبيا فموسى فضله بالرسالة، والله أعلم" (٧٨).

**الخاتمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

ففي ختام هذا البحث المتواضع أقف لألخص أهم ما يحتويه هذا البحث من نتائج وهي:

١. إنّ المعتزلة فرقة اعتمدت على المنهج العقلي في التفكير والاعتقاد فقادها ذلك إلى الاختلاف الكبير فيما بين أفرادها من جهة، وفيما بينها وبين جمهور الأمة من جهة أخرى، ولقد أدى هذا النوع من التفكير عند المعتزلة إلى القول بالوجوب على الله تعالى ؛ وذلك لأنهم يعتقدون في كثير من الأشياء الوجوب كالأقدار، والإثابة والتعويض، وبعثة الرسل، في حين خالفهم جمهور الأمة في ذلك فلا يصح عندهم قول المعتزلة بالوجوب على الله تعالى ؛ لأن من شرط الواجب أن يكون أعلى رتبة من الموجب عليه، والحق سبحانه خالق الخلق ومالكهم، والمكلف لهم، فلا يصح أن يوصف بوجوب شيء عليه، تعالى عن ذلك.

٢. بيّن المعتزلة في حقيقة النبي والرسول أن المصطلحين مترادفان، وأنهما يدلان على حقيقة واحدة، فالنبي هو الرسول والرسول هو النبي ولا فرق، واشتهر هذا القول عنهم، في حين اعترض القرطبي على رأيهم فقال أن الرسول الذي أرسل إلى الخلق بإرسال جبريل عليه السلام إليه عيانا، والنبي الذي تكون نبوته إلهاما أو مناما ؛ فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا.

٣. وضّح القرطبي أن الأنبياء معصومون من الصغائر كلها كعصمتهم من الكبائر أجمعها، خلافاً لقول المعتزلة بتجويز الصغائر عليهم.

٤. أنكر المعتزلة نبوة الخضر عليه السلام، فيما أكد جمهور الأمة على أنه نبي.

## الهوامش

(١) سورة المؤمنون: آية ١١٥.
(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٥.
(٣) سورة آل عمران الآية ٨٤.
(٤) شرح الأصول الخمسة، لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد للهمذاني الأسد أبادي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة –مصر، (د. ط) (د. ت)، ص ٥٦٣
(٥) ينظر: النبوات، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، المطبعة السلفية – القاهرة (د. ط)، ١٣٨٦هـ، ص١٩.
(٦) شرح الأصول الخمسة، للهمذاني، ص٥٦٤.
(٧) المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسد آبادي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: د. إبراهيم مدكور، (د. ط) (د. ت)، ج١٥/ ص٦٣.
(٨) ينظر: المجموع من المحيط بالتكليف، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، من جمع الشيخ أبي محمد الحسن بن أحمد بن متّويه، تحقيق: يان بترس، دار الشروق بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ج١/ ص٢٣٠.
(٩) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ص١٠٠.
(١٠) نهاية الأقدام في علم الكلام، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مكتبة المثنى – بغداد (د. ط) (د. ت)، ص ٤١٧.
(١١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، للهمذاني، ج١٥/ ص٢٨.
(١٢) لم أجد ترجمته في كتب التراجم.
(١٣) تاريخ الفرق الإسلامية، د. علي مصطفى الغرابي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح – القاهرة، (د. ط) (د. ت)، ص٦٦.
(١٤) المصدر نفسه، ص٦٦-٦٧.
(١٥) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، للهمذاني، ج١٥/ ص١٦.
(١٦) ينظر: التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، دار أحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ، ج٢٣/ ص٢٣٦.
(١٧) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، للهمذاني، ج١٥/ ص٩ -١٦، وقد استدل المعتزلة بهذا الحديث لإثبات حجتهم، والذي لم أعرف له إسناد ولم أجده في كتب الحديث.

(١٨) شرح الأصول الخمسة، للهمذاني، ص ٥٦٧-٥٦٨.
(١٩) سورة الحج: آية ٥٢.
(٢٠) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ، ج٣/ ص١٦٤.
(٢١) ينظر: مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م، ج٤/ ص٣١٩
(٢٢) شرح الأصول الخمسة، للهمذاني، ص ٥١٩.
(٢٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل، للهمذاني، ج١٣/ ص١٢.
(٢٤) ينظر: شرح نهج البلاغة، لأبن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي – بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م، ج٧/ ص٨.
(٢٥) ينظر: التفسير الكبير، للرازي، ج٣/ ص٤٥٥.
(٢٦) ينظر: شرح الأصول الخمسة، للهمذاني، ص ٥٧٥، وينظر: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨ هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب (د. ط) (د. ت)، ص ١٥٥.
(٢٧) ينظر: أصول الدين، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (ت٤٢٩هـ)، مطبعة الدولة – إستانبول، الطبعة الأولى، ١٣٤٦هـ -١٩٢٨م، ص١٦٧-١٦٨.
(٢٨) ينظر: شرح نهج البلاغة، لأبن أبي الحديد المعتزلي، ج٧/ ص١٠
وقد لاحظت أن أبن المطهر الحلي في كتابه " منهاج الكرامة في معرفة الإمامة " قد زعم أن الجمهور يجوّزون بعثة من يجوز عليه الكذب، والسهو، والخطأ، والسرقة ثم قال: " فأي وثوق يبقى للعامة في أقاويلهم، وكيف يحصل الانقياد إليهم، وكيف يجب أتباعهم مع تجويز أن يكون ما يأمرون به خطأ "، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، لأبن المطهر الحلي، وقد نشره في مقدمة كتاب منهاج السنة النبوية، لأبن تيمية، ج١/ ص١٠٢.
(٢٩) سورة الكهف: آية ٦٧.
(٣٠) تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار الهمذاني، دار النهضة الحديثة، بيروت، (د. ط) (د. ت)، ص ٢٢٦-٢٢٧.
(٣١) ينظر: التفسير الكبير، للرازي، ج٢١/ ص٤٨٢.
(٣٢) سورة الشعراء: آية ١٧.
(٣٣) سورة البقرة: من الآية ٤٧.
(٣٤) ينظر: التفسير الكبير، للرازي، ج٢١/ ص٤٨٢.

(٣٥) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرح الأنصـــاري ألخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـــ)، تحقيق: احمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، ج٥/ ص٩٠.

(٣٦) سورة النساء: من الآية ١٦٥.

(٣٧) سورة الإسراء: من الآية ١٥.

(٣٨) سورة طه: من الآية ١٣٤.

(٣٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج٦/ ص١٨.

(٤٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج٩/ ص٢٠٣.

(٤١) سورة الحج: آية ٧٥.

(٤٢) سورة الأنعام: من الآية ١٢٤.

(٤٣) سورة البقرة: من الآية ٢١٣.

(٤٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج١١/ ص٤١.

(٤٥) الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، أبو عبد شمس من قضاة العرب في الجاهلية، ومن زعماء قريش، ومن زنادقتها، وكان من المستهزئين ولد سنة (٩٥ق. هـ)، يقال له " العدل " لأنه كان عدل قريش كلها، كانت قريش تكســو " البيت " جميعها، والوليد يكســوه وحده، وكان ممن حرم الخمر في الجاهلية، وضــرب ابنه هشــاما على شربها، وهو الّذي جمع قريشا وقال: أنه " ساحر " لأنه يفرق بين المرء وأخيه والزوج وزوجته! " وهلك بعد الهجرة بثلاثة أشهر سنة (١هـــ)، ودفن بالحجون. ينظر: الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن ســعد بن منيع الهاشــمي بالولاء، البصــري البغدادي المعروف بأبن سعد (ت٢٣٠هـــ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـــ، ج٤/ص٩٨، وينظر: الاشـتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـــ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص ٩٨.

(٤٦) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج ١٢/ ص٩٨.

(٤٧) سورة الزخرف: آية ٣١-ومن الآية ٣٢.

(٤٨) وهم أبو أسحاق الثعلبي، وأبو جعفر النحاس، والفراء، والماوردي، والسمعاني.

(٤٩) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـــ)، تحقيق: أحمد يوسـف النجاتي / محمد علي النجار، دار المصـرية للتأليف والترجمة – مصــر، الطبعة الأولى (د. ت)، ج٢/ ص٢٢٩، وقد ذكره القرطبي في التفسير.

(٥٠) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج١٢/ص٨٠.

(٥١) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن جشـــم بن مجدعة بن حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن أوس بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر، يكنى أبا عمارة، وقيل: أبا عمرو، وقيل: أبا الطفيل، غزا مع رسـول الله ﷺ خمس عشـرة غزوة، ونزل الكوفة بعده، وللبراء عن رسول الله ﷺ روايات كثيرة، توفي سنة (٧٢هـــ)، وقيل توفي سـنة (٧١هـــ). ينظر: تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـــ)، تحقيق: مصـطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـــ، ج١/ ص٥٢٨، وينظر: سـير أعلام النبلاء، لشـــمس الـدين أبو عبـد الله محمـد بن أحمـد بن عثمـان بن قَـايْمـاز الـذهبي (ت ٧٤٨هـــ)، تحقيق: شعيب الإرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م، ج٣/ ص١٩٥.

(٥٢) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـــ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار أحياء التراث العربي – بيروت، (د. ط) (د. ت)، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، ج٤/ ص٢٠٨١- رقم ٢٧١٠.

(٥٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج٧/ ص٢٩٨.

(٥٤) هو عمرو بن عبد الله بن علي الهمداني أبو إسـحاق السـبيعي الكوفي، وسـبيع بطن من همدان، من كبار تابعي أهل الكوفة، مولده سنة (٢٩هـــ) في خلافة عثمانﷺ ومات سنة (١٢٧هـــ)، روى عن البراء بن عازب في الصـــلاة وغيرها، وموســـى بن طلحة في الإيمـان، وعمرو بن ميمون في الـدعـاء، وأبي الاحوص في مواضـــع، ومســـروق في الصـــلاة، وعبد الرحمن بن يزيد في الزهد، وعبد الرحمن بن الْأسـود في الحج، وزيد بن أَرقم في الحج والجهاد، وسـعيد بن جبير في ذكر موسـى والقدر، والشـعبي في الطَّلاق، وخلق كثير، روى عنه: شـعبة، والأعْمش، والثوري، وزهير بن معاوية، وسـليمان بن معاذ، وغيرهم. ينظر: رجال صـحيح مسـلم، لأحمد بن علي بن منجويه الأصـبهاني أبو بكر(ت٤٢٨هـــ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت (د. ط)، ١٤٠٧هـــ، ج٢/ ص٧٢، وينظر: تاريخ أصـــبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أســـحاق بن موسـى بن مهران الأصـبهاني (ت ٤٣٠هـــ)، تحقيق: سـيد كسـروي حسـن، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م، ج١/ ص٤٥٢.

(٥٥) كالسدي، ومجاهد، ومقاتل.

(٥٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج١/ ص٣٠٩.

(٥٧) سورة البقرة: من الآية ٣٥.

(٥٨) محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي، أبو بكر ابن العربيّ: قاض، من حفاظ الحديث، ولد في أشبيلية سنة (٤٦٨هـ)، ورحل إلى المشرق، وبرع في الأدب، وبلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين، وَبعد صيته وكان متبحراً في العلم ثاقب الذهن موطأ الأكناف كريم الشمائل، ولي قضاء أشبيلية، ومات بقرب فاس، في ربيع الآخر ودفن بها سنة (٥٤٣هـ)، وهو ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها، من كتبه "العواصم من القواصم "و"عارضة الأحوذي في شرح الترمذي" و "أحكام القرآن "، وغيرها كثير. ينظر: طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت، (د. ط) ١٤٠٣هـ، ص ٤٦٨، وينظر: الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت ١٣٩هـ )، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة (د. ت) ، ج٦/ ص٢٣٠.

(٥٩) أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ج١/ ص٢٩، وقد ذكره القرطبي في تفسيره في، ج١/ ص٣٠٦.

(٦٠) أحكام القرآن، لابن العربي، ج١/ ص٣٠.

(٦١) المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ج١/ ص٦٠١.

(٦٢) كالقرافي، والأسنوي، والزركشي.

(٦٣) أحكام القرآن، لابن العربي، ج١/ ص٣١.

(٦٤) سورة طه: من الآية ١١٧.

(٦٥) سورة الصافات: من الآية ٤٧.

(٦٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج١/ ص٣٠٦.

(٦٧) سورة البقرة: من الآية ٣٣.

(٦٨) سورة طه: آية ١١٥.

(٦٩) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج١/ ص٣٠٦.

(٧٠) المصدر نفسه، ج١٢/ص٨٠.

(٧١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج١١/ ص٢٠.

(٧٢) الجامع الكبير – سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي -بيروت، (د. ط) ١٩٩٨م، باب من سورة الكهف، ج٥/ ص١٦٤ – رقم ٣١٥١.

(٧٣) ينظر: غريب الحديث، لحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر-بيروت، الطبعة

الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، باب حديث النبي ﷺ: "أن الخضر جلس على فروة بيضاء "، ج١/ ص٢٢٢، وقد ذكره القرطبي في تفسيره.

(٧٤) حمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستي، أبو سليمان، من أهل بست (من بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب (أخو عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، ولد في رجب سنة (٣١٩هـ)، أخذ اللغة والأدب عن أبي عمر الزاهد، وأبي جعفر الرزاز، وغيرهم، وخلق، ولأبي سليمان كتب من تأليفه أشهرها: كتاب "غريب الحديث" وتوفي ببلده بست سنة (٣٨٨هـ). ينظر: معجم الأدباء، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م، ج٣/ ص١٢٠٦، وينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٧٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج١١/ ص ١٦.

(٧٦) سورة الكهف: من الآية ٦٥.

(٧٧) سورة الكهف: آية ٦٦.

(٧٨) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج١١/ ص١٧.

## المصادر والمراجع


❖ **القران الكريم**

١. أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢. الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٣. أصول الدين، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (ت٤٢٩هـ)، مطبعة الدولة – إستانبول، الطبعة الأولى، ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.

٤. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت ١٣٩٠هـ)، دار أحياء التراث العربي -بيروت، الطبعة الثالثة (د. ت).
٥. الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٦. تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٧. تاريخ الفرق الإسلامية، د. علي مصطفى الغرابي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح – القاهرة، (د. ط) (د. ت).
٨. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٩. التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ.
١٠. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١١. تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار الهمذاني، دار النهضة الحديثة، بيروت، (د. ط) (د. ت).
١٢. الجامع الكبير – سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي -بيروت، (د. ط) ١٩٩٨م.

١٣. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري ألخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: احمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ –١٩٦٤م.
١٤. رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر(ت٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت (د. ط)، ١٤٠٧هـ.
١٥. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الآرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م.
١٦. شرح الأصول الخمسة، لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد للهمذاني الأسد أبادي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة –مصر، (د. ط) (د. ت)
١٧. شرح نهج البلاغة، لأبن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي – بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
١٨. طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت، (د. ط) ١٤٠٣هـ.
١٩. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري البغدادي المعروف بأبن سعد (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
٢٠. غريب الحديث، لحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
٢١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ
٢٢. مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك

فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.
٢٣. المجموع من المحيط بالتكليف، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، من جمع الشيخ أبي محمد الحسن بن أحمد بن متّويه، تحقيق: يان بترس، دار الشروق بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٢٤. المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٢٥. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار أحياء التراث العربي – بيروت، (د. ط) (د. ت).
٢٦. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى (د. ت).
٢٧. معجم الأدباء، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ -١٩٩٣.
٢٨. المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسد آبادي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: د. إبراهيم مدكور، (د. ط) (د. ت).
٢٩. المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨ هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب (د. ط) (د. ت).
٣٠. النبوات، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، المطبعة السلفية –القاهرة (د. ط)، ١٣٨٦هـ.
٣١. نهاية الأقدام في علم الكلام، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مكتبة المثنى – بغداد (د. ط) (د. ت).

# Mu'tazila position of prophecy

**Dr. Mohamed Saffah Jhasim**
**Nihad Humud Aswad**

College of Education for Women
Baghdad University

**(Abstract)**

This research is dealing with Islamic creed faith which would be the prophecy concept. The prophecies subject one greatest creed doors with God's - high ranking – fortunate - messengers faith is one faith's six pillars ; though no correct faith to adorer , until the adored completely faith in God's angels , holly books , messengers , judgment day and the good ; bad destiny. The prophecy is the path for knowing God's irritation; warm spot, orders and banning, what nearing, or moving away from his mercy. So that God's wisdom high ranking – fortunate – is to sending his messengers; prophets, in order to enlighten his creatures and drawing up the enlighten path throughout religion legislation towards the forever happiness in both resident worlds. The research solving ashram retreat ; assembly - prophecy concept dilemma by treating ashram retreat prophecy concept would ended aim of a must God's sending prophet messengers due his justice requirements to say a must word of action upon God ; in order not to be break what on him and the justice not to do except that. Ashram retreat ( religious sect ) seeing the prophecy is former fairing ; so the prophet according to them a good deed deserving to be a prophet be saying a must